AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد التسعون
(أغسطس 2023)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة التاسعة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي)** ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **تحصيل قيمة العدد من الباحث (نقدًا)، ويستلم الباحث عدد 6 مستلات من بحثه 5 منها (مجانًا) و (15) جنيه للمستلة السادسة الإضافية ؛**

- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد التسعون ـ أغسطس ٢٠٢٣

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون ـ تأسست عام 1974

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس وحدة النشر
أ/ رانداانوار	وحدة النشر
أ/ زينب أحمد	وحدة النشر
أ/ شيماء بكر	وحدة النشر
د/ امل حسن	رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف — وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. هند رأفت عبد الفتاح

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 90

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **المحكمة الإلكترونية وأثرها في تحقيق العدالة الإجرائية..... 3-30**
الباحث/ أحمد عزت أنور

2. **طرق الترجيح في الحيازة العقارية ودورها في كسب الملكية في الفقه القانون..... 31-70**
الباحث/ عبود راشد عثمان حسن الأحمدي

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**

3. **سيرابيوم مدامود 73-122**
الباحثة/ خلود عارف غريب

4. **جهود منظمة الأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب الدولي 123-214**
د. أحمد محمد رضوان حسن هيكل

5. **التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا وتطويق مصر في حوض النيل 215-258**
د. نورا محمد ماهر

- **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**

6. **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة الإرهاب في المجتمع المصري ... 261-296**
الباحثة/ سها سمير حماد سالم

7. **المشكلات الاجتماعية والصحية المرتبطة بالتلوث الناتج عن النشاط الصناعي «دراسة على إحدى الشركات بمحافظة المنيا»..... 297-338**
الباحث/ فرج محمد فرج إبراهيم

- **الدراسات الفلسفية PHILOSOPHICAL STUDIES**

8. **فوائد الديمقراطية وتحدياتها المستقبلية بين "دال" و"ليبست"..... 370-341**
الباحثة/ رنا عبد الجليل إبراهيم

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

9. **اتجاهات الجمهور المصري نحو أداء المؤسسات الإسلامية الرسمية وقت الأزمات "دراسة ميدانية" 430-373**
الباحث/ محمود عبد الرحمن عبد العليم محمد

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

10. **Winter Clothing in ancient Egypt 26-3**
الباحثة/ نورهان محمد هجان

الدراسات القانونية

LEGAL STUDIES

المحكمة الإلكترونية

وأثرها في تحقيق العدالة الإجرائية

The electronic court and its impact In achieving procedural justice

الباحث/ أحمد عزت أنور

باحث ماجستير

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

alsayadrabea125@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

تتناول الدراسة شكلاً جديداً غير تقليدى للتقاضى وهو التقاضى من خلال المحاكم الإلكترونية وهو يُعد نقلة نوعية فى مجالات الحياة المعاصرة، وقد جاءت المحاكم الإلكترونية تيسيراً على الناس، وتسريعاً لإجراءات التقاضى. وقد عرض الباحث لعدة تجارب للمحاكم الإلكترونية فى كلٍ من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة (من الدول العربية) ، ومن الدول الأجنبية الصين، وألمانيا، وسانغفورة، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد جاءت الدراسة فى مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة :

المطلب الأول: وتناول فيه الباحث مفهوم المحكمة الإلكترونية وخصائصها.

المطلب الثانى: وعرض فيه الباحث نماذج لهذه التجربة فى الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثالث: وعرض فيه الباحث التجربة فى الدول الأجنبية مثل الصين، وسانغفورة وألمانيا والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة: وعرض فيها الباحث مزايا الحكومة الإلكترونية والحاجة الملحة لها لمواكبة التطور العلمى الحديث.

كما عرض الباحث إجراءات التقاضى الإلكترونى.

Abstract:

This study deals with a new form of litigation, called the litigation of electronic courts, which is considered a qualitative leap in the fields of contemporary life. The electronic courts came to facilitate people and expedite litigation procedures. The researcher presented several experiences of electronic court in Saudi Arabi , Arab Emirates, China, Germany، Singapore، Brazil، and the United States. The study came in an introduction، three demands، and a conclusion

First requirement: The researcher dealt with the concept of the electronic court and its characteristics.

The second requirement: In it, the researcher presented examples of this experience in Arab countries such as Saudi Arabia and the United Arab Emirates.

Third requirement: In it, the researcher presented the experience in foreign countries such as China، Singapore، Germany، Brazil، and the United States of America.

Conclusion:

In it, the researcher presented the advantages of e-government and the urgent need for it to ،keeping up the modern scientific development.

The researcher also presented the electronic litigation procedures.

مقدمة:

إن المحاكم هي الجزء الحيوي من العملية القضائية، وتطور تقنياتها أمر لابد منه، والبحث في إنشاء المحاكم ذات التقنية الحديثة، أو إلحاق النظام الإلكتروني بها، هو موضوع تفرضه طبيعة التطور وسرعته وتفرعه في كل المجالات ، وزيادة الدعاوي المعروضة على المحاكم، والتقاضي من خلال المحكمة الإلكترونية هو تنظيم تقني معلوماتى يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدًا للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية.

كما تفرض المحكمة الإلكترونية أسلوبًا غير مألوف في تسيير الإجراءات والمعاملات القضائية، وذلك بالتحول من الإجراءات المعتمدة كليًا على الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية المستحدثة في قيد الدعوى ومباشرة إجراءاتها وحفظ ملفاتها، والمحكمة الإلكترونية تعد نقلة نوعية في مجالات الحياة المعاصرة، لارتباطها بالمستحدثات التكنولوجية، ونظم المعلومات وعملية تحويل البيانات إلى معلومات يسهل التعامل معها بشكل يومي، حيث تتميز عن النظام التقليدي المتبع في المحاكم بسرعة الاتصالات وسهولتها وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة مما ينعكس بالإيجاب على توفير جهد القاضي ووقته ، ووقت المتقاضين، كما يعد تعبيرًا عن الإرادة إلكترونيًا لكل من طرفي الخصومة القضائية.

مشكلة البحث:

يواجه النظام القضائي المصري موانع عديدة تعترض مسيرته الإجرائية أهمها البطء في فصل المنازعات، وتراكم القضايا، وتعقيد عملية تنفيذ الأحكام، ويرجع ذلك للعديد من العوامل منها قلة القضاة والمعالجة الجزئية في التعديلات التشريعية وليس المعالجة للتشريع المراد تعديله وتطويره لمواكبة التشريعات الأخرى.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى السعي نحو تطبيق المحكمة الإلكترونية وإدخالها إلى المشهد القضائي المصري، وهذا يتطلب إصدار تشريع بإنشاء قاعدة بيانات قضائية، وتنظيم الهيكل العملي والإداري والإجرائي للمحكمة الإلكترونية.

أهمية البحث:

إن المزايا المترتبة على تطبيق المحاكم الإلكترونية سوف يتعاظم شأنها إذا تمت بشكل تكنولوجي محكم ومقنن، بما يكفل حماية الحقوق المترتبة عليها. وهو ما يتطلب ضرورة تطوير الأحكام القانونية والتشريعات القائمة التي لا تعرف إلا الدعامات الورقية، في حين أن التطور التقني العلمي الذي أصاب وسائل الاتصال الحديثة، وذاع صيته واستخدامه في العديد من الدول العربية وغيرها أصبح يلعب دورًا مهمًا في الحياة العصرية وفي الحياة القانونية.

خطة البحث:

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالبة رئيسة ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم المحكمة الإلكترونية.

المطلب الثاني: تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية في الدول العربية

المطلب الثالث: تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية في الدول الأجنبية.

المطلب الأول

مفهوم المحكمة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

يقتضي تطوير أداء نظام القضاء ضرورة الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات من الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الإلكتروني باستخدام شبكة الانترنت، وهي بلا شك وسيلة فاعلة للتطور من خلال اختصار الزمن ضمن الإستراتيجيات الجديدة للتعامل مع عنصر الزمن، على اعتبار أن التأجيل وإجراءات التقاضي المعقدة نسبيًا هي آفة القضاء على مستوى الجهات القضائية المختلفة.

وعلى هدي ما سبق نقسم المطلب إلى فرعيين متتالين على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف المحكمة الإلكترونية.

الفرع الثاني: خصائص ومميزات المحكمة الإلكترونية.

الفرع الأول

تعريف المحكمة الإلكترونية

المحاكم الإلكترونية هي إحدى التطبيقات العديدة لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . وتجسد فكرة المحاكم الإلكترونية مفهوم (التقاضي الإلكتروني، أو التقاضي عن بعد)، الذي اتجهت الكثير من الدول إلى الأخذ به، والتقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد وفقًا لما يتجه إليه جانب من الفقه هو:" عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيًا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني؛ حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علمًا بما تم بشأن هذه المستندات.

وأورد بعض الفقهاء تعريفًا آخر للتقاضي الإلكتروني بأنه:" سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوي والفصل فيها، وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوي والتسهيل على المتقاضين".

كما عرف التقاضي الإلكتروني بأنه:" سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونيًا بالنزاع المعروف أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبالاعتماد على أنظمة إلكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين".

ومن جماع ما سبق يتضح أن فكرة التقاضي الإلكتروني تقوم على ربط المحاكم القضائية كلها ضمن دائرة إلكترونية واحدة، وهذا يستلزم ابتداءً حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدة وربطها معًا لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها.

ويعد مصطلح المحكمة الإلكترونية من المصطلحات والمفاهيم الحديثة نسبيًا؛ حيث لم يظهر إلا قبيل سنوات بعد انتشار مصطلح الحكومة الإلكترونية الذي يعني بالخدمات الحكومية كافة، بينما تختص المحكمة الإلكترونية بخدمات المحاكم فقط.

كما لم يتعرض المشرع الإجرائي في الدول المختلفة لتعريف المحكمة الإلكترونية، أو تحديد مفهوم لها، كما نجد أن البعض يرى أن المحكمة الإلكترونية هي عبارة عن:"حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يتكون من شبكة الربط الدولية ومبني المحكمة، ويعكس الظهور المكاني الإلكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية

على الشبكة، تعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية، ولوائح الدعاوي، وتجهيز برامج الملفات الإلكترونية، وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوي، وقرارات الأحكام، بما يمثل تواصلاً دائمًا مع جمهور المواطنين والمحامين، كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة من المتقاضين، ووكلائهم من الترافع، وتحضير الشهود، وتقديم البيانات، والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة، في كل وقت ومن أي مكان، كما توفر المحكمة آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوي والاطلاع على مجريات الجلسات– بل وحتى حضور الجلسات إلكترونيًا، وقرارات الأحكام بكل يسر وسهولة، كما تتيح شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات".

كما يعرف جانب من الفقه المحكمة الإلكترونية أنها: "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يعكس الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، يباشر من خلاله مجموعة من القضاة نظر الدعاوي والفصل بها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية بتلك الوسائل مع اعتماد آليات تقنية فائقة في الحداثة لملفات الدعاوي والتي سيتم تدوين الإجراءات القضائية من خلالها بما فيها ما أطلق عليه برمجة الدعوى الإلكترونية أو حوسبة الدعوى".

كما يرى آخرون أن المحكمة الإلكترونية هي عبارة عن:" سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام، أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوي والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين".

ويعرفها البعض الآخر بأنها:" سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونيًا بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبالاعتماد

على أنظمة إلكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين".

ويرى الباحث من جماع التعاريف سالفة البيان أن فكرة المحكمة الإلكترونية تستلزم ابتداءً حوسبة عمل كل محكمة على حدة وربط المحاكم معًا لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط بينها، كما أن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة إلكترونية يقوم بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض متاح 24 ساعة يوميًا، وطيلة أيام الأسبوع، حيث يتم استلام هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع، ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة، فيتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة ويقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول هذه المستندات، أو عدم قبولها، ويرسل للمتقاضي رسالة إلكترونية يعلمه فيها باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها.

وقد يوضح البعض المقصود بالمحكمة الإلكترونية في عبارات أكثر وضوحًا وتفصيلاً بقولها:" إنها عبارة عن موقع إلكتروني للمحكمة على شبكة الإنترنت يعمل بنظام إرسال وقبول المستندات الإلكترونية وهو نظام إلكتروني خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الإلكترونية، حيث يتم قبول مستندات القضية بطريقة إلكترونية وسداد الرسوم القضائية وقبولها بواسطة موظف المحكمة المختص عبر النافذة الإلكترونية، وهذه النافذة الإلكترونية الموجودة بالموقع الإلكتروني للمحكمة تؤدي بصفة أساسية ذات الوظائف التي كانت تؤدي في نظام التقاضي التقليدي، مع اختلاف أن المعلومات المخزنة على دعامة ورقية يتم تخزينها على دعائم إلكترونية، وكذلك إحلال نظام التصديق الإلكتروني محل الطرق التقليدية

في توثيق المستندات.

وأخيرًا يعرف البعض المحكمة الإلكترونية بأنها:" المحكمة التي تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها قانونًا باستخدام الحاسب الإلكتروني الذي يحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي والوصول بشبكة الاتصال الدولية (الإنترنت)، لاختصار الوقت والجهد وإصدار الحكم بأبسط وأسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمحكمة.

الفرع الثاني

خصائص ومزايا المحكمة الإلكترونية

أولا: خصائص المحكمة الإلكترونية:

المحكمة الإلكترونية، تعد أحد المواقع الحكومية الإلكترونية، إلا أنها لما تقوم به من مهام تتعلق بفصل الخصومات، فإن ذلك يقتضي وجوب توافر شرائط لابد من مراعاتها في الموقع الذي يمثل المحكمة الإلكترونية، ومن ثم يكون هذا الموقع متميزًا بخصائص، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

1- استمرار وجود الموقع على الشبكة، وتقديمه للخدمات الإلكترونية خلال ساعات اليوم ما أمكن ذلك، وبحسب ما تصل إليه التقنية، وهذا يتطلب قيام الموقع على كوادر مهنية مختصة في مجال التقنية، ووجود مصادر للطاقة بديلة يمكنها معالجة أية حالة طارئة قد تحدث، وكذلك يتطلب هذا الاستمرار وجود خوادم قوية، والعديد من وسائل الاتصال التي يمكنها إدارة الموقع في حال وجود عدد كبير من المستفيدين في وقت واحد.

2- سهولة الوصول للموقع باستخدام المقاييس المتفق عليها عالميًا، كاختيار اسم نطاق سهل، والذي في الغالب يكون اختصار لاسم الجهة باللغة

الإنجليزية، وكذلك استخدام علامات وصف البيانات المتوافرة بلغة (HTML) بحيث يسهل الوصول للموقع بواسطة محركات البحث، التي يتم إعلامها بوجود الموقع.

3- توفير الحماية الأمنية اللازمة للموقع من التدمير والاحتراق؛ للمحافظة على سرية وخصوصية الموقع ومحتواه، مع الاستمرار في التحديثات الأمنية وإيجاد جدار ناري للموقع (Firewall)، وحماية ضد الفيروسات. 4- أخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الوثائق والمعلومات التي تحفظ في الموقع، وفي أرشيفه، وذلك بعمل نسخ احتياطية للموقع وأرشيفه في أكثر من خادم (Server) لتلافي الأعطال المحتملة.

ثانيًا: مزايا المحكمة الإلكترونية:

إن استخدام الوسائل الإلكترونية في العمل في تسيير أعمال هذا المرفق، بدءًا من تقييد الدعوى، وحتى الفصل فيها، وما يتخلل ذلك من إبلاغ الخصوم بوسائل تقنية حديثة، إما عن طريق البريد الإلكتروني، أو بواسطة الهاتف النقال، وكذلك الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها في تمام العملية القضائية عبر الوسائل الإلكترونية، وعن طريق الجهات ذات العلاقة، وما ذلك إلا لتعجيل الفصل في الدعاوي، ورد الحقوق إلى أهلها في أسرع وقت، وبأقل تكلفة، كما يتم عبرها توثيق العقود والمحررات بالاعتماد على تقنيات حديثة ومتطورة، كما أن إيجاد موقع إلكتروني عبر شبكة (الإنترنت) يحقق مزايا متعدد، وهو ما سنوضحه على النحو التالي:

1- وفرة المعلومات مع سهولة الحصول عليها؛ ذلك أن من أهم مزايا الانترنت توافر المعلومات بشكل كبير، مع سهولة الحصول عليها، وذلك في شتي

المجالات، والتي منها ما يتعلق بالعملية القضائية ؛ فالقاضي يمكنه الحصول على أدق معلومة من مكانه دون الحاجة إلى الانتقال إلى مكتبته الخاصة، أو تقليب صفحات الكتب، أو البحث في أرشيف المحكمة عن قضية مشابهة، أو حكم سابق، بل كل ما عليه هو استخدام برمجيات توصله إلى المعلومة التي يريدها وبأيسر طريق، ولاسيما إذا كانت تلك المعلومات مفهرسة، ومن أهم هذه الفهارس الفهرسة الموضوعية، كما يمكنه معرفة ما يتعلق بأطراف النزاع ووكلائهم من خلال الدخول للبيانات المدونة في أرشيف المحكمة، أو لدى الجهات ذات الصلة؛ ما يعينه على معرفة كل ما يتعلق بالدعوى.

كذلك هذه الخاصية ليست للقاضي فقط، فوجود المعلومات التي تتعلق بالدعوى لدي موقع المحكمة الإلكتروني كمواعيد الجلسات، والأوراق التي يحتاج إليها ناظر القضية للنظر فى الدعوى، يمكن للأطراف الحصول عليها دون عناء من خلال الدخول إلى موقع المحكمة الإلكترونية، كما يمكن للأفراد الحصول على طرق التقاضي المقررة لدى المحكمة، وعلى بعض الأحكام المنشورة عبر بوابة موقع المحكمة الإلكترونية.

2- **سهولة التقاضي؛** فكل ما يلزم المدعي لرفع دعواه في بادئ الأمر، وجود حاسب آلي، وخط هاتفي، أو وسيلة اتصال لاسلكية، تمكنه من الوصول إلى شبكة الإنترنت؛ حيث يمكن للمدعي رفع دعواه عن طريق بوابة موقع المحكمة الإلكترونية على الشبكة، واستكمال البيانات المطلوبة لتقييد دعواه لدى المحكمة، وطلب خصمه عن طريق الموقع، وتحديد موعد جلسة للنظر الدعوى، واستمرار متابعة الدعوى عن طريق موقع المحكمة الإلكترونية، ما لم يتطلب نظر القضية حضوره الشخصي أمام القاضي.

3- **تخفيض تكلفة التقاضي؛** ذلك أن مجابهة القضاء، وتكفل الدولة نفقات المرفق

القضائي، لا يعني انعدام الكلفة المالية على الخصوم في أثناء نظر الدعوى؛ حيث إن التقاضي يقتضي المتابعة من قبل الخصوم لجلسات نظري الدعوى، وقد يكون أحد الخصوم خارج البلد الذي تنظر فيه الخصومة، ثم إنه مع تنوع المعاملات وتعقدها، أصبح من الضروري في كثير من الأحيان اللجوء لمكاتب المحاماة، وكل هذا يزيد من الأعباء المالية على الخصوم، لذلك كان من مميزات المحكمة الإلكترونية تقليل التكلفة المالية على الخصوم؛ حيث بإمكانهم متابعة الدعوى عبر الإنترنت من أي مكان في العالم، عبر بوابة موقع المحكمة الإلكترونية، ودون الحاجة إلى الحضور إلى مقر المحكمة، ما لم يستلزم الأمر حضورهم أمام القاضي، وذلك وفق ما يقرره القاضي ناظر القضية.

المطلب الثاني

تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية في الدول العربية

تمهيد وتقسيم:

إذا نظرنا للدول العربية نجد أنها باستثناء بعض دول الخليج مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية مازالت في بدايات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، ومعظمها لم يحقق خطوات جادة في هذا المجال، والسبب في ذلك يرجع إلى الخوف من عواقب هذه التقنيات الحديثة أو عدم قبول أعضاء السلطة القضائية بفعالية هذه الخدمات أو قلة الكفاءات التي يتوافر لديها الدراية الكافية ببرامج الحاسوب الآلي في الأجهزة القضائية لتلك الدولة.

وعلى هدي ما سبق نقسم المطلب إلى ثلاثة فروع رئيسة ذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: نظام المحكمة الإلكترونية في مصر.

الفرع الثاني: نظام المحكمة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة

الفرع الثالث: نظام المحكمة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

الفرع الأول

نظام المحكمة الإلكترونية في مصر

لازال نظام التقاضي الإلكتروني في مصر في طوره الأول، بل إن هناك العديد من المحاكم والكثير من القضاة الذين يعملون بشكل تقليدي في كل مراحل الدعوى، والبعض الآخر يعمل إلكترونيًا على تلقي الدعوى وتسجيلها وإعلانها، ويؤدي خدمة الاستعلام عن ذلك.

وهكذا يمكننا القول إجرائيًا إن العمل في الفترة الحالية يجري على تنفيذ منظومة التقاضي الإلكتروني، وتم البدء بالمحاكم الاقتصادية؛ حيث تجرى تجارب على ثلاث مراحل وهي: مرحلة التسجيل، وتم الانتهاء منها بالكامل ومرحلة قيد الدعوى إلكترونيًا وتم الانتهاء منها، وجار عمل التجارب على مستوي محكمة الإسماعيلية فقط، ومرحلة التحضير والتقاضي الإلكتروني وجار تجهيزها والبدء فيها فور الانتهاء بنجاح من مرحلة التحضير وأوضح أنه بالنسبة للمحاكم المدنية فجار إعداد نظام التقاضي عن بعد، وسيتم تجربتها في خلال شهور قليلة وتمت أيضًا تجربة في محكمة شمال القاهرة على انعقاد الجلسة بنظام الاجتماع المرئي (فيديوكونفرانس) وتجربة أخرى على تجديد الحبس للمتهمين عن بعد بهذا النظام، وسيتم نشر هذه التطبيقات بعد التنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأنها الجهة الفنية في هذا الأمر

الفرع الثاني

نظام المحكمة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة

تسعي دولة الإمارات في السنوات الأخيرة في نطاق تنفيذ الأهداف الكبرى لميثاق إصلاح منظومة الجهات العدلية إلى تحديث الإدارة القضائية لتحقيق الغايات

الإستراتيجية للدولة بالتحول الرقمي للمعاملات بالنظر إلى ما يقدمه استخدام التقنيات الحديثة في وسائل الاتصال من قيمة مضافة لأداء مرفق القضاء سواء في مجال الفعالية الشفافية أو تطوير جودة الخدمات المقدمة للأطراف، وتمثل المحكمة الرقمية إحدى إستراتيجيات قطاع القضاء ضمن الإستراتيجية العامة 2020.

كما تسعي الحكومات المحلية في دولة الإمارات في ذات الاتجاه ؛ فالموقع الإلكتروني لمحاكم دبي مثلاً يوفر العديد من الخدمات الإلكترونية مثل القاضي الإلكتروني والمحامي الإلكتروني والزواج الإلكتروني والمكتبة الإلكترونية وغيرها، وتتيح خدمة القاضي الإلكتروني للقاضي متابعة قضاياه وأحكامه في أي مكان وزمان.

ولمسايرة الاتجاه الإجرائي الحديث في دولة الإمارات العربية نص القانون رقم 10 لسنة 2014 المعدل لقانون الإجراءات المدنية رقم 11 لسنة 1992 في مادته الثانية والأربعين على أنه:" ترفع الدعوى إلى المحكمة بناءً على طلب المدعي وذلك بإيداع صحيفة دعواه لدى مكتب إدارة الدعوى، أو بقيدها إلكترونيًا". كما أجاز أن يتم إعلان صحف الدعاوي أو الطعون إلكترونيًا.

كما أنشأت النيابة العامة بإمارة دبي من خلال موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت النظام الإلكتروني لشكاوي المتقاضين وإجراءات التقاضي؛ حيث يستطيع المستخدمون من خلاله الحصول على المعلومات المتوافرة باستمرار عن موقف الدعاوي المعروضة على المحاكم في دبي، كما يستطيع المحامون والمواطنون تقديم الطلبات المختلفة المتعلقة بالدعاوي. فيستطيع المحامي إرسال لوائح الدعوى مباشرة إلى القسم المسئول عن تسجيل الدعاوي، كما يمكنه دفع الرسوم عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية، كما يستطيع الخصوم متابعة الدعاوي الخاصة بهم ومعرفة وقائع الجلسات بعد الانتهاء منها دون الحاجة لمراجعة المحامين للحصول على معلومات

منهم، كما يقدم هذا النظام خدمات قانونية أخرى متنوعة منها خدمة البحث عن التشريعات والأحكام والتي تعتبر مكتبة قانونية إلكترونية قائمة بحد ذاتها فيستطيع المستخدم الحصول على القوانين والتشريعات النافذة في دبي وفي عموم الإمارات العربية المتحدة وكذلك أحكام محكمة الاستئناف والتمييز الإماراتية[22].

وفي إمارة أبو ظبي قامت الحكومة بإنشاء جهاز قضائي متطور ومجهز بأحدث الوسائل الإلكترونية، وأتاحت للقضاة برامج قانونية متخصصة عديدة تشتمل على قواعد بيانات بالقوانين الاتحادية والمحلية الخاصة بالإمارة وفقًا لأحدث التعديلات، واجتهادات المحاكم لمعاونة القضاة على فحص القضايا والفصل فيها بطريقة أكثر سهولة وجود[23].

الفرع الثالث

نظام المحكمة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

اتخذت المملكة العربية السعودية بعض الخطوات الجادة في سبيل تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني باستخدام النظام الشامل ابتداءً من التسجيل الإلكتروني للدعوى القضائية وإجراء الإعلان الإلكتروني وانتهاءً بإصدار الحكم القضائي؛ حيث تقوم المحكمة باستلام عريضة الدعوى من خلال دخول المدعي إلى موقع المحكمة لتسجيلها إلكترونيًا ثم تتابع سير إجراءات التقاضي في المحكمة إلكترونيًا وتنتهي بإصدار الحكم في آخر جلسة[24].

أما في مجال القضاء الإداري فقد تم إطلاق البوابة الإلكترونية لديوان المظالم التي تقدم مجموعة من الخدمات الإلكترونية، منها (نافذة المعرفة) وهي عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على الأنظمة واللوائح والقرارات وغيرها مما يحتاج إليه القاضي

والمحامي والخصوم للاستناد إليها في الدعاوي المنظورة أو للاستفادة منها أثناء الترافع الإلكتروني وربطها بالسوابق القضائية والمبادئ المستقرة في قضاء الديوان.

المطلب الثالث

تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية في الدول الأجنبية

تقسيم:

اتخذت كثير من الدول خطوات ملموسة في تحقيق التقاضي عن بعد والتوجه نحو تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية. وهو ما سوف نوضحه تباعًا في الفروع التالية:

الفرع الأول: نظام المحكمة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: نظام المحكمة الإلكترونية في ألمانيا.

الفرع الثالث: نظام المحكمة الإلكترونية في الصين.

الفرع الرابع: نظام المحكمة الإلكترونية في سنغافورة.

الفرع الخامس: نظام المحكمة الإلكترونية في البرازيل.

الفرع الأول

نظام المحكمة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية

تشير الإحصائيات التي أجراها المركز القضائي الفيدرالي الأمريكي إلى أن حوالي 25% من المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمتلك تكنولوجيا عالية تجعل نظام المحكمة الإلكترونية واقعًا ملموسًا، والمسئول عن التقنية التكنولوجية في قاعة المحكمة هو عضو من هيئة المحكمة، تسند إليه المحكمة مهمة تشغيل قاعة المحكمة من الناحية التكنولوجية، والإشراف والصيانة[25]؛ حيث يتم رفع الدعوى بالطريق الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية عبر موقع خاص مملوك لشركة خاصة مقرها الرئيسي مدينة Santa Barbara بولاية كاليفورنيا، بدأت في تشغيله في سبتمبر 1999م.

ويحقق هذا الأسلوب المزايا التالية:

- يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم مستنداتهم القانونية بطريقة إلكترونية وفق منظومة متكاملة، يصعب توفيرها عن طريق المحاكم ذاتها.
- يحقق التأمين الكامل للمستندات وللأنظمة الإلكترونية ضد أخطار الاختراق والتعطيل والإهمال، إذ يدار الموقع بمعرفة خبراء متخصصين في تقنيات المعلومات.
- يحقق إمكانية استلام المستندات في أي وقت يوميًا على مدار الأربع وعشرين ساعة، وفي أيام الأجازات والعطل الرسمية، ومن أي مكان عبر شبكة الانترنت.
- يسهم في تقليل كلفة التقاضي.
- يسمح للمحاكم بالتفرغ لأداء وظيفتها الرئيسة وهي الفصل في الدعاوي بطريقة أكثر فاعلية.
- التخلص من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالدعوى والتي

تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة.

الفرع الثاني

نظام المحكمة الإلكترونية في ألمانيا

تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في تقديم الخدمات الإلكترونية الخاصة بكيفية اللجوء إلى الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، كما في مجال العقارات حال بيعها إجباريًا في المزاد العلني، إلى جانب تسجيل الشركات وكافة الخدمات القانونية بدءًا من المعلومات بشأن القوانين والتشريعات ونماذج التسجيل على البوابة الإلكترونية لتقديم الخدمات القانونية؛ حيث بلغ عدد المترددين على الموقع 4.1 مليون شخص يوميًا خاصة فيما يتعلق بالمعاملات مع مكتب الشهر والسجل التجاري، ومنذ عام 2008 تم استخدام نظام الإيداع الإلكتروني على نطاق واسع في إيداع المصحف وتقديم المذكرات أمام المحاكم الفيدرالية، وفي بعض محاكم الولايات في الدعاوي المدنية، كما تم عمل بريد إلكتروني إداري كنظام يطبق ويعمل به بين الحاكم والمتقاضين ويقدم الطلب إلكترونيًا من خلاله أي تم تطبيق التقاضي إلكترونيًا بصفة جزئية، وإن كان تداول الدعوى من قبل المحاكم الألمانية ومناقشة الخصوم مازال يتم وفق النظام التقليدي[26].

الفرع الثالث

نظام المحكمة الإلكترونية في الصين

أنشأت الصين في مدينة زيبو في إقليم شاندونج محكمة إلكترونية يرتكز نظامها على برنامج حاسوبي متطور يقوم بحفظ التشريعات النافذة كافة بالإضافة إلى حفظ السوابق القضائية، وتبدأ الدعوى أمام المحكمة الإلكترونية بإعداد كل من الدفاع

والادعاء لمعطياتهما ومطالبهما على قرصين مدمجين (CD)، ويتم إدخال بيانات هذين القرصين إلى البرنامج الحاسوبي للاحتكام للقاضي الإلكتروني ويمكن لهذا القاضي الإليكتروني أن يطلب رأي القاضي البشري بخصوص بعض التفاصيل الخاصة أو المتعلقة بالنواحي الإنسانية قبل أن يقوم بإصدار الحكم والعقوبات المفروضة[27].

الفرع الرابع

نظام المحكمة الإلكترونية في سنغافورة

تأسست في سنغافورة عام 2000م أول محكمة إلكترونية متخصصة في فض المنازعات المتعلقة بالتجارة والتعاملات الإلكترونية على شبكة الإنترنيت. حيث يقدم الطرفان عنوان بريدي وعنوان حقيقي في منزله أو شركته، وذلك بالدخول إلى موقع المحكمة وتعبئة الاستمارة الخاصة بتقديم الشكوى واقتراح ما يراه من حل، والتعرف على رقم قضيته إلكترونيًا.

وبعد استلام المحكمة طلبه ترسل إلى الطرف الآخر (المدعي عليه) وتعلمه خلال ثلاثة أيام بالحقائق المقدمة ضده، الذي يكون له الحق في قبول المثول أمام المحكمة، أو القبول بملء استمارة مماثلة لاستمارة المدعي، فإذا لم يرد خلال فترة معينة تلغي القضية كما يمكنه الرد بالدفاع عن نفسه في فترة من أسبوع إلى أربعة أسابيع.

وبعد استلام المحكمة الإلكترونية الرسالة المدعي عليه بالقبول تختار المحكمة الجهة التي تقوم بالفصل في النزاع، وبعد إعلان الطرفين تبدأ عملية التقاضي وتتم كل الاتصالات عن طريق البريد الإلكتروني والمحادثات الإلكترونية، ولا يوجد ما يمنع من لقاء الخصمين أمام المحكمة الإلكترونية وجهًا لوجه وتسليم وثائق إضافية

وتضمن المحكمة الإلكترونية للطرفين سرية المعلومات المقدمة له[28].

الفرع الخامس

نظام المحكمة الإلكترونية في البرازيل

يعتمد نظام التقاضي الإلكتروني في البرازيل على استخدام برنامج حاسوبي يعتمد على الذكاء الاصطناعي يسمي بالقاضي الإلكتروني، صممه القاضي (فالس فيوروزا) عضو محكمة الاستئناف العليا في ولاية أسبيريتو سانتو، كجزء من خطة يطلق عليها (العدالة على عجلات)، هذا البرنامج يوجد على جهاز حاسوب محمول يحمله قاض متجول الهدف منه سرعة المساعدة في تقييم شهادات الشهود وتدقيق الأدلة بطريقة علمية في مكان وقوع الجريمة، ولكن هذا البرنامج الحاسوبي لا يحل محل القضاة الحقيقيين وإنما يجعل أداءهم أكثر كفاءة.

وقد خضع هذا البرنامج قبل تسويقه لاختبار ثلاثة قضاة في الولايات الخمسة والخمسين، ومن المؤمل أن يسهم هذا البرنامج في تسريع البت في الدعاوي المتراكمة في البرازيل وذلك بالحكم الفوري في الحالات غير المعقدة .

الخاتمة:

يعتبر التقدم العلمي والتقني لكل مرافق الحياة المختلفة هو الطابع المميز للعصر الحديث وهو عنوان تقدم الدول ورقيها فلابد من تطور العمل القضائي وتوصيل العدالة للمتقاضين بأيسر السبل وأسرعها، من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت واقعًا يجب التعامل معه، وعدم تجاهل أو غض الطرف عنها.

وقد ساعد انتشار العمل بالحاسوب – في كل مجالات الحياة – الكثيرين من مشرعي الدول إلى مسايرة هذا الانتشار والتقدم التقني ، إلى جانب تطور شبكة الاتصالات الدولية المتمثلة بالإنترنت، و محاولة إدخال العمل به في مجال القانون، كما يمكن تطبيق إجراءات التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري الذي يعمل في ساحة القضاء، لتسهيل وتبسيط وتسريع تلك الإجراءات لتحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل وجود حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتوافق مع القواعد والمبادئ العامة التي حددها قانون المرافعات، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية.

كما يمكن تطوير القواعد العامة المختصة بتطبيق إجراءات التقاضي التقليدي، للعمل بنظام جديد أطلقنا عليه (التقاضي عن بعد أو التقاضي الإلكتروني)، كما أطلقت عليه بعض التشريعات الأجنبية والعربية، ويعتبر هذا النظام نقلة نوعية للعملية القضائية برمتها، مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يحتاج منها إلى تدخل تشريعي بتعديلها للعمل وفق هذا النظام.

وأسأل الله تعالى بجوده الذي هو غاية مطلب الطُّلاّب، وكرمه الواسع الذي لا يحول دونه سترٌ، ولا حجاب أن يجعله في سبيل إصلاح الدين، ورجحانًا في ميزاني عند خِفَّة الموازين، إنه خير مأمول وأكرم مسئول... وأن يكلل عملنا بالنجاح والقبول وأن نسير على الطريق الصحيح وحسبنا قول فرانسيس بيكون (إن الأعرج الذي يسير في الطريق الصحيح يسبق المتعجل الذي يحيد عنه).

المصادر والمراجع

1. أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد1، العدد 21، 2014.
2. أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، مرجع سابق، ص104.
3. أمير فرج يوسف، المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2014.
4. حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2010.
5. خالد ممدوح إبراهيم، القاضي الإلكتروني– الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
6. خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
7. سحر عبد الستار إمام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، ص55،
8. سنان سليمان سنان، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس، جامعة الشارقة، كلية القانون.
9. سيد أحمد محمود، نحو إلكترونية القضاء المدني الإماراتي، بحث منشور، مجلة الحقوق، جامعة عين شمس، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، المنعقد في ديسمبر، 2017.
10. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة الجامعة، دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
11. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة الجامعة، دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
12. عدنان سرحان، طرق حماية التجارة الإلكترونية، بحث منشور، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والعشرون.
13. محمد صابر أحمد عبد الحميد، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا.
14. محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة

العربية، القاهرة، 2013.
15. محمد عصمام الترساوي، تداول والدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.
16. نهي الجلا، المحكمة الإلكترونية، مجلة المعلوماتية، سوريا، العدد 47.
17. هادي حسين عبد، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجللة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016،

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Issued by
Middle East
Research Center

Vol. 90
August 2023

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233